**أ- د.إبراهيم أبراش**

**مستقبل السلطة الوطنية بعد الاعتراف بفلسطين دولة مراقب**

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 والجدل يثور حولها،بداية كان الجدل ما بين المؤيدين لوجودها والرافضين له،الأولون كانوا يرون فيها مرحلة انتقالية نحو الدولة الفلسطينية والمعارضون – خصوصا جماعات الإسلام السياسي-كانوا يرون أنها مخطط تآمري على القضية الفلسطينية،وفي مرحلة ثانية وبعد أن استقر الحال للسلطة تجدد الجدل حول ممارساتها ما بين مدافع عنها وبين من يتهمها بالفساد المالي والإداري وبالتنسيق مع إسرائيل الخ ، وأخيرا ثار الجدل حول السلطة بعد القرار ألأممي بالاعتراف بفلسطين دولة غير عضو حيث يراهن كثيرون أن الوقت قد حان لنقلة نوعية بالانتقال بالسلطة من سلطة حكم ذاتي مرجعيتها اتفاقية أوسلو إلى سلطة دولة سيادية، وهو جدل لم يحسم حتى ساعته.

الاعتراف ألأممي بفلسطين دولة غير عضو – مراقب- أثار جدلا غير مسبوق حول قضايا إستراتيجية كمرجعية النظام السياسي الفلسطيني وموئل صناعة واتخاذ القرار الوطني ومستقبل السلطة الفلسطينية. هذا الجدل وإن كان نخبويا وخفي على المواطن العادي إلا أنه يمس قضية مصيرية وحاسمة وهي طبيعة العلاقة المستقبلية ما بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية والدولة الفلسطينية،سواء تعلق الأمر بإعادة ترتيب الأولويات والاختصاصات أو بعملية إحلال.هذا الاعتراف أضاف تعقيدا جديدا لنظام سياسي معقد ومأزوم بالأصل. كان يُعتقد أن الذهاب للأمم المتحدة والاعتراف بفلسطين دولة غير عضو سينهي السلطة كسلطة حكم ذاتي،إلا أن مجريات الواقع تقول بان الآمال التي بُنيت على الذهاب للأمم المتحدة لم تكن في محلها وكل المؤشرات تذهب إلى أن الفلسطينيين والإسرائيليين سيعودون لطاولة المفاوضات مجددا .

حالة التردد والارتباك التي تعرفها منظمة التحرير والسلطة بعد القرار ألأممي تستحضر بقوة خللا يعاني منه الحقل السياسي الفلسطيني وهو التعامل مع الملفات العديدة والشائكة بدون رؤية أو إستراتيجية وطنية ،كل ذلك يتطلب سرعة توحيد الصف لوضع هذه الإستراتيجية والتي كما نعتقد ستكون – ولو على المدى القريب- إستراتيجية متعددة المسارات وتحديدا في التعامل مع ملفات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير والدولة،وإن كان موضوع البحث هو مستقبل السلطة الفلسطينية بعد الاعتراف بالدولة إلا أن الأمر يحتاج لمعالجة إشكالية غياب الإستراتيجية حتى على مستوى وظائف السلطة وكذلك ضرورة العودة لمرحلة تأسيس السلطة وعلاقتها بالهدف الاستراتيجي للفلسطينيين وهو الدولة الفلسطينية ؟وهل كان وجود السلطة عاملا مساعدا ومهيئا لقيام الدولة أم لا ؟ .

**أولا: غياب الإستراتيجية كتحد أمام التحول نحو الدولة**

السياسة ،كعلم الدولة وعلم السلطة، لا تقوم إلا بوجود الإستراتيجية ، فالسياسة بدون الإستراتيجية تتحول لحالة من الفوضى ولفضاء من الأفعال وردود الأفعال يختلط فيها: القانون، القوة ،المصلحة ،الدين ،العواطف والانفعالات ،الأيديولوجيات ،العنف ،الإرهاب الخ ، دور الإستراتيجية عقلنة كل ذلك وتوجيهه لمصلحة الأمة .فالإستراتيجية بما هي رؤية وتخطيط بعيد المدى تحيط بكل المصالح والمخاطر القومية ،تربط الحاضر بالماضي وتستشرف المستقبل وتنطلق من رؤية علمية للواقع بكل مكوناته وتشابكاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،المحلية والدولية ،إنها فن التوفيق بين الإمكانات القومية بكل مكوناتها من جانب والأهداف القومية من جانب آخر، هذه الإستراتيجية هي الأساس الذي تقوم عليه سياسات الدول والكيانات السياسية العقلانية . الإستراتيجية تؤسس على المصلحة الوطنية العليا أو ثوابت الأمة التي هي محل توافق وطني ولا تخضع لألاعيب السياسيين ومناوراتهم .

وضع الإستراتيجيات وتنفيذها مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود مؤسسة قيادة [[1]](#footnote-2)، وهذا ما أكد عليه القائد الاستراتيجي الألماني مولتكه (Helmuth von Moltke) حيث عرف الإستراتيجية بأنها : (الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب) ، كما تعتمد الإستراتيجية على مراكز دراسات وأبحاث ومتخصصين في مختلف المجالات ،وما يميز القيادة كمؤسسة عن رجال السياسة و الزعماء العابرين أو المتطفلين على الشأن السياسي ، أن الأولين يشتغلون في إطار رؤية إستراتيجية للمصالح القومية العليا فيما الآخرون يشتغلون ضمن رؤية ضيقة ترتبط بالمصالح الشخصية والحزبية الضيقة،وهدفهم السلطة ومنافعها ،الأولون يعتبرون أن السلطة أداة لتحقيق مصالح الأمة فيما الآخرون يعتبرون السلطة هدفا بحد ذاته وقد يضحون بمصالح الأمة من اجل السلطة .أية ممارسة سياسية بدون إستراتيجية تصبح نوعا من العبث والتهريج أو مجرد إدارة يومية لشؤون الناس وللازمات السياسية دون إمكانية للانتقال من إدارة الأزمة إلى حلها .

إذا كان المفهوم العام والمعاصر للإستراتيجية لم يعد شأنا يخص الدول فقط بل يتجاوزها إلى المؤسسات والشركات والتعليم الخ ،لأن الإستراتيجية باتت رديف العقلانية في إدارة الكيانات الكبرى،فإن الشعوب الخاضعة للاحتلال وحركاتها التحررية أحوج ما تكون لإستراتيجية كفاحية وسياسية لمواجهة الاحتلال، وقد وعت كل حركات التحرر الحاجة للإستراتيجية فوضعت النظريات حول استراتيجيات حرب العصابات وحرب الشعب والمقاومة الشعبية والعصيان المدني الخ. أهم مكونات إستراتيجية حركات التحرر الوطني هي الاتفاق على الأهداف الوطنية وعلى الوسائل أو الأدوات المفضية لتحقيقها ،ودائما يرتبط نجاح أو فشل استراتيجيات حركات التحرر ليس باختلال موازين القوى مع العدو بل بمدى وجود مؤسسة قيادة قادرة على تعبئة الشعب وحشده حول برنامجها الوطني.

في الحالة الفلسطينية يبرز غياب الإستراتيجية من خلال غياب التوافق على الأهداف العليا أو الثوابت والاختلاف حول الوسائل والاختلاف في تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء وحول تحديد الهدف الوطني،وحتى مع القول بان الهدف هو الدولة فإن غموضا والتباسا يسود حول مفهوم وحدود الدولة[[2]](#footnote-3).هذا الغياب للإستراتيجية أدى لفشل معمم على كافة الأصعدة ،وأدى لحالة تيه سياسي تتخبط فيه كل مكونات النظام السياسي وخصوصا بعد انقلاب حركة حماس على منظمة التحرير والسلطة [[3]](#footnote-4), لذا فإن حالة الفشل والشلل التي تصيب القضية الفلسطينية ليست قدرا من السماء ولا تعود لإسرائيل فقط ،فالقدر محايد في الشؤون السياسية،وإسرائيل وإن كانت عدوا قويا إلا أن حركة المقاومة والجهاد ما وجدت إلا لمواجهته وليس تبرير عجزها بوجوده، إن الخلل يعود لغياب إستراتيجية فلسطينية واضحة سواء إستراتيجية تعبر عن مرحلة التحرر الوطني وتلتزم بمقتضياتها أو إستراتيجية تعبر عبر مرحلة بناء الدولة وتلتزم باستحقاقاتها ، لذا وفي ظل التباعد الزمني ما بين مرحلة التحرر الوطني التي قامت على أساسها الحركة الوطنية الفلسطينية منتصف ستينيات القرن الماضي والواقع الراهن بما دهمته من متغيرات عربية ودولية وفلسطينية وعلى رأسها الانقسام والاعتراف بفلسطين دولة مراقب ،وفي ظل تعدد الاستراتيجيات الإقليمية والدولية المتصارعة حول المنطقة العربية وفي جوهرها القضية الفلسطينية ، فالأمر يتطلب إستراتيجية وطنية متعددة المسارات لا تقطع مع مرحلة التحرر الوطني ولا مع متطلبات السلام ولكن في نفس الوقت تنفتح على مسارات جديدة للعمل السياسي يؤسس على الاعتراف ألأممي بفلسطين دولة مراقب.

إن أهمية الإستراتيجية تكمن الآن في ظل مرحلة التحول الاستراتيجي نحو الدولة،ففي هذه المرحلة وللمرحلة القادمة لن تنفع تكتيكات وسياسات المفاوضين الفلسطينيين ،بل أن الفريق المفاوض كله لن يصلح للمرحلة الجديدة،كما أن المرحلة تحتاج للانتقال من سياسة التدبير اليومي لحياة الناس والبحث عن الراتب ،إلى بناء إستراتيجية وبرامج ورؤى دولة ،وهو ما سنشير إليه لاحقا.

**ثانيا: تأسيس السلطة وإشكالات تداخل استحقاقات التسوية ومتطلبات بناء الدولة**

منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 وانتقال القيادة الفلسطينية لداخل الوطن، تشكل واقع سياسي جديد يسمى السلطة الفلسطينية ،سلطة حكم ذاتي محدود ، لم تؤسس نتيجة تطور طبيعي لسلطة دولانية بل نتيجة استحقاقات خارجية.وسواء كنا مع السلطة الوطنية أو ضدها، فقد فرض نفسها كواقع،لقد فُرضت على ، [[4]](#footnote-5)(2)تم فرضهلقد فلسطينيي الضفة والقطاع كما أن الغربة فُرضت على فلسطينيي الشتات. وكما كان النضال الفلسطيني فيما قبل التسوية له محددات لم يضعها الفلسطينيون وحدهم، بل كانت الدول العربية المُضيفة والمعنية بالصراع وكذا الوضع الدولي السائد آنذاك لهم الدور الأكبر في وضع هذه المحددات وضبط العملية الثورية برمتها، فإن التسوية مفروضة على الفلسطينيين بشكل أو آخر وخصوصا بعد أن أعلن العرب مجتمعين في قمة بيروت 2002 أن السلام خيار استراتيجي.

كان النقاش بين الوطنيين الفلسطينيين[[5]](#footnote-6) حول السلطة في بداية تأسيسها وما ارتبط بها من تشكيلات سياسية كالحكومة والبرلمان وأجهزة الأمن الخ، لا يتمحور حول ثنائية مع السلطة أو ضدها ، بل حول عمل السلطة وكيفية تطويرها، أو بمعنى آخر التمييز ما بين السلطة الوطنية كجهاز وركن أساس لا يمكن تصور قيام دولة أو كيان سياسي بدونها من جهة، وكيفية أداء السلطة لعملها ونزاهة الأشخاص القائمين بأمرها من جهة أخري ،وقد أبانت السياسة الإسرائيلية وخصوصا بعد مقتل رئيس وزرائها اسحق رابين عام 1996 أنها ضد وجود سلطة وطنية فلسطينية ذات مصداقية حتى وإن كانت منبثقة عن اتفاقات أوسلو،وقد قتلت إسرائيل لاحقا رئيس السلطة ياسر عرفات لأنه حاول تحويل السلطة إلى سلطة سيادية.[[6]](#footnote-7)

من الواضح أن وضع السلطة كان وما زال وضعا لا تُحسد عليه وخصوصا بعد الاجتياح الإسرائيلي للضفة في 2002 ثم الانقسام 2007 ثم أزماتها المالية المتفاقمة، فهي ليست سلطة سياسية كاملة الصلاحيات، بل سلطة مقيدة بشروط والتزامات تعرقل قيامها بمهامها كسلطة سياسية وطنية بمعنى الكلمة . ومن جهة أخرى فإن الدولة عادة ما تأتي بعد تحقق الركنيين الآخرين للدولة وهما الأرض والشعب، فالسلطة تأتي لتمارس السيادة على الأرض والشعب، أما في الحالة الفلسطينية فقد وُجدت السلطة أولا في ظروف معقدة وبصلاحيات محدودة، ويُنتَظر منها استكمال عناصر الدولة، أي استكمال تحرير الأرض ولملمة شتات الشعب .

هذه خصوصية لا تخلو من تناقض وتعقيد ذلك أن السلطة الفلسطينية وُجِدت في إطار تسوية وضمن اتفاقية تكبل تحركها وتجعل كل خطوة من خطواتها وخصوصا ذات الطابع السيادي مرهونة بالموافقة الإسرائيلية والأمريكية، فيما الشعب الفلسطيني يريدها أن تقوم بمهمة مزدوجة مهمة سلطة وطنية تحريرية وسلطة سياسية تأسيسية، وهي مهمة جد صعبة إذ أخذنا بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية التي اعترضت عمل السلطة . وانطلاقا من هذه الصعوبة حدث شطط في التحليل عند من تعامل مع موضوع السلطة والحكم الذاتي، بحيث أن هيمنة الايدولوجيا والمواقف المسبقة والصراعات الحزبية وتدخل الأجندة الخارجية، جعل مقاربات الموضوع تقع في السببية الفجة وتصدر أحكاما كلية اعتمادا على مقاربات جزئية .

إن الفهم العميق للتحولات الدولية والإقليمية يدفعنا إلى القول إن التحدي الذي يواجه الشعب الفلسطيني وهو يخوض معركته السياسية لتأسيس دولته الوطنية المستقلة لا يقل عن التحدي الذي واجهه عندما كان يتبنى إستراتيجية الكفاح المسلح ضد الصهيونية والإمبريالية لتحرير وطنه، وسنكون واهمين إذا اعتقدنا أن القوى التي حالت بين الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته في مرحلة الكفاح المسلح ستسانده في تأسيس وطنه بالطرق السلميةـ،أو تخضع لقرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يعترف بفلسطين عضو مراقب ، ذلك أن معارضتها لم تكن لان الشعب الفلسطيني يريد أن يُقيم دولته عن طريق الكفاح المسلح بل كانت معارضة لمبدأ قيام الدولة الفلسطينية، سواء كانت هذه القوى تتجسد بإسرائيل أو بالولايات المتحدة الأمريكية أو بدول وحركات سياسية غيرهما من داخل المنطقة، وقد أثبتت الأحداث ذلك مع كامب ديفيد الثانية وقبلها ثم مع خارطة الطريق عام 2002، حيث رفضت إسرائيل و أمريكا الاعتراف بدولة فلسطينية يعلنها الفلسطينيون على مناطق الحكم الذاتي في مايو 1999 وهو تاريخ نهاية مرحلة الحكم الذاتي حسب اتفاق أوسلو، كما ترددت الدول العربية في دعم الموقف الفلسطيني بخصوص إعلان الدولة من طرف واحد حتى لا يثيروا غضب أمريكا، وتكرر الأمر عندما وقفت واشنطن وإسرائيل ضد المسعى الفلسطيني باكتساب عضوية دولة فلسطين في الأمم في سبتمبر 2012 .

**ثالثا: السلطة وتحديات تأسيس الدولة**

هناك علاقة تناقض وتضاد ما بين استمرار تسوية أوسلو ووجود السلطة الفلسطينية : مؤسسات وقيادات ومصالح وارتباطات من جانب ،والعمل من أجل الدولة الفلسطينية المستقلة من جانب آخر ، أو بتعبير آخر أصبحنا أمام تسوية معيقة للسلام وسلطة معيقة للدولة.هذه الحالة الارتدادية أو الانقلابية على مستويين:على المستوى الأول نلمسها في كل لقاء أو اتفاقية أو مؤتمر أو جلسة مفاوضات تتم في السنوات الأخيرة تحت عنوان التسوية في الشرق الأوسط، إلا وتمنح مزيدا من الوقت لإسرائيل لبناء مزيد من المستوطنات ولتهويد القدس ولتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية ،وكلها أمور تجعل من المستحيل قيام دولة فلسطينية، ونلمسها على المستوى الثاني أي بالنسبة للسلطة، من خلال هذا التكالب والصراع على السلطة، صراع لا يفتقر فقط للأخلاق ولقواعد الممارسة الديمقراطية الحقيقية، بل يفتقر أيضا للحس الوطني وللشروط والمتطلبات الضرورية لخدمة المشروع الوطني الذي عنوانه قيام الدولة المستقلة الذي ما جاءت السلطة إلا من اجل تحقيقها، بحيث باتت كل خطوة نحو السلطة أو لتكريسها وحمايتها مرتبطة بالإرادة الإسرائيلية والأمريكية وتخدم سياستهما، أو بدافع المصلحة الشخصية والحزبية الضيقة، وبالتالي تكون على حساب الدولة. ويكفي أن نُذكر بما جرى قُبَيل وبعد انتخابات يناير 2006 بحيث أدى الصراع الدامي على السلطة إلى وجود سلطتين وحكومتين فلسطينيتين لا تحمل أية منهما مشروعا وطنيا ولا تمثله وتشكلان عائقا أمام قيام الدولة.

قبل وجود السلطة الوطنية كانت العلاقة واضحة ما بين الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة من جانب وإسرائيل من جانب ثان، وهي علاقة شعب بدولة احتلال، ومن هنا كانت دولة الاحتلال تتعامل مع الفلسطينيين على هذا الأساس ويُحملها العالم مسؤولية ما تقوم به، فكانت مسئولة ومن خلال الإدارة المدنية عن شؤون التعليم والصحة وكافة المتطلبات الحياتية، وكذا كانت مسئولة عن أمنها وامن الفلسطينيين، وهي مسؤولية كانت تشكل عبئا أخلاقيا وسياسيا واقتصاديا على إسرائيل، ومع أن العلاقة كانت علاقة دولة احتلال بشعب خاضع للاحتلال بما تتضمن من تعسف وإرهاب للشعب، إلا أن الوضع الاقتصادي والمعيشي للفلسطينيين وكذا الوضع الأمني كان أفضل حالا مما هو موجود اليوم في ظل وجود سلطتين وحكومتين فلسطينيتين. وحتى على المستوى السياسي كان الوضع أفضل حيث كان كل سلوك إسرائيلي أو عملية استيطان أو اعتقال للفلسطينيين أو قتلهم تثير على إسرائيل الرأي العام العالمي وكان العالم يتعامل مع إسرائيل كدولة احتلال، بينما في ظل الوضع الراهن فقد تراجعت المسؤولية الإسرائيلية دون أن يتراجع الاحتلال، وتزايد الاستيطان وعمليات الاغتيال والاعتقالات بشكل غير مسبوق ،بالإضافة لتفجر الفتنة والحرب الأهلية والصراع على سلطة فقدت وظيفتها الوطنية وقيمتها الأخلاقية وأصبحت عبئا على المشروع الوطني بشقيه: السلمي والمقاوم وعائقا أمام قيام الدولة.

لسنوات والشعب- بالرغم من تخوفات وشكوك بعض القوى والشخصيات الوطنية- يتعامل مع السلطة الوطنية على أنها أداة مؤقتة تساعد الفلسطينيين على إنجاز هدف الدولة بالطرق السلمية بديلا عن خيار الحل العسكري، أو هي أداة المشروع الوطني في مرحلة تاريخية يتم فيها الانتقال من مرحلة الكفاح المسلح والمقاومة كخيار استراتيجي إلى مرحلة الحل السلمي من خلال اتفاقية سلام تقول بأنها ستحقق بالسلام الأهداف الوطنية التي كان الفلسطينيون يرومون تحقيقها بالمقاومة المسلحة.بالتالي لم يكن قبول غالبية الشعب بالسلطة والتعامل معها بدافع تحسين مستوى المعيشة، فالوضع الاقتصادي والمعيشي لفلسطينيي الداخل كان أفضل مما هو عليه الحال في غالبية الدول العربية، فلم يكن الفلسطينيون يعرفون شيئا يسمى حصارا اقتصاديا أو مشكلة راتب أو مشكلة بطالة، كانت وما زالت مشكلة الشعب هي غياب الحرية والرغبة بالاستقلال الوطني، ومن هنا فإن الحكم على جدوى أو عدم جدوى وجود سلطة فلسطينية يكون من خلال الخطوات التي قطعتها السلطة نحو تحقيق الحرية والاستقلال ، والواقع يقول بأن واقع السلطة وممارساتها يشكلا عائقا أما قيام الدولة المستقلة.

إلى ما قبل توقف المفاوضات ثم صدور القرار ألأممي بفلسطين دولة غير عضو كان الجدل –كما أسلفنا- يدور عن جدوى وجود سلطة دون طرح بديل لها وخصوصا الانتقال إلى دولنة السلطة ،وسبق وان طالبنا بالتفكير الجاد بحل السلطة بعد أن يتم تهيئة المؤسسات والمرجعيات التي ستملأ فراغ انهيار أو حل السلطة حتى لا يكون بديل السلطة الفوضى أو حكم الميليشيات المسلحة أو كانتونات تديرها إسرائيل عن بُعد [[7]](#footnote-8)، إلا أن الحديث السابق عن حل السلطة كان حديثا مترددا أقرب ما يكون للضغط على السلطة لتعيد النظر بممارساتها، مما هو إرادة وقناعة حقيقية بضرورة حل السلطة.

**رابعا : مستقبل سلطة الحكم الذاتي بعد الاعتراف بالدولة الفلسطينية**

جاء الاعتراف ألأممي بفلسطين دولة غير عضو ليزيد من تعقيد المشهد السياسي، فمن جهة توجد تفاهمات مصالحة تؤسِس لإستراتيجية وطنية على أساس إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير وتجاوز الانقسام الجغرافي بين غزة والضفة مع إشارات مبهمة حول الدولة في الضفة وغزة ،ومن جهة أخرى فإن قرار الاعتراف ألأممي بالدولة صدر عن الجمعية العامة بمعنى أنه قرار غير ملزم وبالتالي لم تعترف به إسرائيل ولم يغير شيئا في واقع علاقة إسرائيل بالأراضي الفلسطينية المحتلة .

من هنا يصبح مطلوبا الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات المترتبة عن الاعتراف بفلسطين دولة ومحاولة المزاوجة بين العمل من أجل المصالحة بالتفاهمات السابقة والعمل من اجل تحويل قرار الدولة إلى ممارسة على الأرض،وهذا الأمر يحتاج إلى تفاهمات فلسطينية جديدة أو إبداع سياسي،بحيث لا يحدث تعارض بين ثلاثة استحقاقات: الأولى متطلبات إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير كإطار وطني جامع يتجاوز الضفة وغزة واستحقاقات السلطة ،والثانية مصالحة تعيد توحيد غزة والضفة في إطار سلطة وحكومة واحدة ،والثالثة استحقاقات الدولة كنتاج للشرعية الدولية .

دون تقليل من قيمة التفاهمات السابقة حول المصالحة فإن واقعا جديدا قد استجد بعد الاعتراف بفلسطين دولة مراقب ويجب أن نأخذه بعين الاعتبار في عملية المصالحة حتى لا يتحول القرار إلى مجرد قرار يضاف إلى عشرات القرارات الدولية ذات الشأن بالقضية الفلسطينية [[8]](#footnote-9)، وما دامت حركة حماس كما هو الحال ببقية الأحزاب الفلسطينية وكذلك كل الدول العربية باركت الخطوة الفلسطينية بالذهاب للأمم المتحدة واعترفت بان الهدف الوطني الفلسطيني حاليا هو الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس مع حق عودة اللاجئين ،فيجب أن تتكاتف الجهود حول هذا الهدف وان يكون هذا الهدف حاضرا في عملية المصالحة حتى وإن احتاج الأمر لإعادة النظر في بعض بنودها .

وفي هذا السياق يجب ربط الحديث عن الانتخابات و الحكومة و السلطة كما وردت في اتفاقات المصالحة مع استحقاق الدولة لتكريس مؤسسات الدولة الفلسطينية .الانتخابات يجب أن تكون لرئيس دولة فلسطين وليس رئيس سلطة حكم ذاتي،ولأعضاء برلمان فلسطيني وليس مجلس تشريعي لسلطة حكم ذاتي،كما أن إعادة توحيد الأجهزة الأمنية يجب أن يكون في إطار وظيفة جديدة لهذه الأجهزة كأجهزة أمنية للدولة الفلسطينية وليس أجهزة أمنية تنسق مع إسرائيل في إطار التزامات أوسلو .

إن كان الفلسطينيون يريدون تفعيل القرار ألأممي بالاعتراف بفلسطين دولة مراقب وإعطائه قيمة عملية فيجب أن ينتقل مركز الثقل والتوجيه في العمل السياسي الفلسطيني إلى الدولة من خلال ممارسات على الأرض تعكس وتعبر عن الحالة الجديدة ،أو بمعنى آخر دولنة كل المؤسسات الفلسطينية.وفي هذه الحالة كلما خطت الدولة الفلسطينية خطوة في اتجاه الدولة كلما تراجعت مركزية ووظيفة السلطة الوطنية في العمل السياسي،وربما تتحول أيضا منظمة التحرير الفلسطينية مع مرور الوقت لحزب داخل الدولة كما جرى مع جبهة التحرير الجزائرية بعد الاستقلال [[9]](#footnote-10). ولكن يبدو أن قيادة منظمة التحرير ما زالت تعيش حالة تردد في خياراتها الإستراتيجية، ولا يبدو أنها مزمعة على الدخول في مواجهة سياسية مع إسرائيل وواشنطن بحيث تبني على القرار ألأممي بالدولة ممارسات على الأرض بإلغاء حكومة سلطة أوسلو وتشكيل حكومة الدولة الفلسطينية وبداية ممارسة أشكال سيادية على الأرض.

**خطوات إجرائية نحو الانتقال من سلطة حكم ذاتي إلى سلطة سيادية – دولة-**

من المعروف أن القرارات الدولية لا تنفذ من تلقاء ذاتها وخصوصا إن كانت قرارات صادرة عن الجمعية العامة،وبالتالي فإن صدور قرار الاعتراف بفلسطين دولة مراقب لا يعني أن الدولة الفلسطينية باتت قريبة المنال وقد يحتاج الأمر ليس لجهود دبلوماسية شاقة بل ربما لحروب حتى تصبح الدولة واقعا على الأرض. وبالتالي على الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية اهتبال فرصة صدور القرار الأمني ومباشرة خطوات إجرائية صادامية مع الاحتلال على الأرض .

كثيرة القضايا المطلوب من القيادة الفلسطينية التعامل معها إن رغبت تجسيد الدولة على الأرض،قضايا ذات أبعاد قانونية وسياسية واقتصادية: شكل السلطة ووظائفها ومصدر شرعيتها وتمويلها ومكوناتها – حكومة تشريعي رئيس الدولة الانتخابات - مرجعيتها من قانون أساسي لدستور دولة ،كما عليها مواجهة قضايا : المفاوضات ،الانقسام الجغرافي ،التمثيل الدبلوماسي،السيادة ،الشعب ،الحدود ،اللاجئين الخ.

 وفي هذا السياق نرى من المطلوب القيام بالخطوات التالية مع إدراكنا للتحديات الكبيرة التي ستواجه كل خطوة وخصوصا من طرف إسرائيل وواشنطن .

1. قرار الجمعية العامة لوحده لا يكفي للانتقال الأوتوماتيكي نحو الدولة لذا يجب مواصلة المعركة الدبلوماسية في الأمم المتحدة بالتوجه لمجلس الأمن لانتزاع قرار بالاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية.الاقتصار على قرار الجمعية العامة قد يجعل مصير القرار كمصير عشرات القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة التي بقيت حبرا على ورق.وبالتالي يجب التواضع عند الحديث عن الانتصار الذي تحقق في الجمعية العامة ،وعدم الانجرار وراء الذين يضخمون من قيمة هذا القرار لإخفاء فشلهم وعجزهم عن المواجهة الحقيقية مع الاحتلال على الأرض .

هذا لا يعني إبقاء وضع السلطة على حاله حتى صدور قرار ملزم من مجلس الأمن بل يتطلب تصعيد النضال الشعبي والدبلوماسي لخلق حالة صدامية تدفع المنتظم الدولي لمنح الشعب الفلسطيني حقه في دولة مستقلة .

1. الخروج من حالة التردد ومباشرة طلب عضوية المنظمات الدولية بما فيها مستلزمات المشاركة في محكمة الجنايات الدولية .وفي هذا السياق يبدو أن منظمة التحرير- أو بعض قياداتها –ما زالت تراهن على المفاوضات وعلى ما تسمح به إسرائيل من أرض وليس على انتزاع الحق بالدولة بممارسة نضالية تعتمد على الشرعية الدولية وقراراتها.
2. عدم العودة للمفاوضات إلا بعد وقف الاستيطان والتزام إسرائيل وواشنطن بالدولة الفلسطينية على حدود حزيران 1967 و بان قرارات الشرعية الدولية وخصوصا قرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية هي مرجعية المفاوضات وليس اتفاقية أوسلو أو غيرها من الاتفاقات الثنائية السابقة .
3. إعادة النظر في السفارات والممثليات من خلال تحويل صفتها الرسمية وتغيير طواقمها العاملة بحيث تجسد مرحلة دولة كل الفلسطينيين وليس سفارات السلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح.
4. إعادة مناقشة مشروع الدستور الفلسطيني المجمد والنظر إن كان يحتاج لتعديل يتوافق مع المستجدات،ومباشرة تطبيقه بدلا من القانون الأساسي.وهذا يعني إعادة النظر في قوانين السلطة وأجهزتها وفي جواز السفر والهوية الخ.
5. إنهاء الانقسام بين غزة والضفة ،فتجسيد الدولة يحتاج لمعركة شرسة لا يمكن الفوز بها إلا إذا توحد الفلسطينيون وسيكون الانقسام عائقا أما تجسيد الدولة على الأرض ،وقد تستغل إسرائيل وواشنطن الانقسام كذريعة للقول بصعوبة قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة.وفي هذا السياق نعتقد أن النخب (الحاكمة) في الضفة وغزة غير مؤهلة لخوض معركة تجسيد الدولة على أرض الواقع.
6. الانتقال من الاقتصاد المرتهن لبروتوكول باريس والجهات المانحة الملتزمة بشروط الرباعية إلى اقتصاد دولة،فالتحرر الاقتصادي والمالي مدخل للتحرر السياسي . فمن المعلوم أن أهم أسباب تردد السلطة ومنظمة التحرير في تجسيد القرار ألأممي على الأرض يعود للخوف من توقف التمويل المالي المسيس .فعندما قرر الرئيس الراحل أبو عمار التمرد على أوسلو وتوظيف أموال السلطة لتجسيد الدولة من خلال المواجهة مع إسرائيل قامت واشنطن وإسرائيل والجهات المانحة بمحاصرة الرئيس أبو عمار ماليا وفرضت عليه الدكتور سلام فياض.

بالتالي يفترض أن تذهب الملايين التي تتدفق على الأحزاب مباشرة أو يتم تقديمها من الدول والجهات الصديقة للسلطة ولمنظمة التحرير إلى خزينة الدولة الفلسطينية ،وهذا يتطلب أن تتحول وزارة المالية من مالية سلطة أوسلو لوزارة مالية الدولة،أو أن يتم إعادة النظر في طريقة صرف أموال السلطة.وفي هذا السياق يمكن للدولة (الفلسطينية) أن تدخل في اتفاقات وتفاهمات مع الدول العربية والإسلامية لتامين تغطية مالية ثابتة للدولة، وللبحث في آلية لجمع مساهمات من الفلسطينيين المقيمين في الشتات كما كان الأمر سابقا حيث كان يتم اقتطاع نسبة 5% من مداخيل الفلسطينيين العاملين في الدول العربية .

**خاتمة**

1. - هناك فرق بين القيادة كمؤسسة ووجود عشرات الزعماء وقادة الأحزاب والفصائل ،فوجود خمسة عشر قائدا حزبيا لا يعني وجود مؤسسة قيادة ،وفي الحالة الفلسطينية فإن حالة الانقسام بين فتح وحماس ،والاختلاف داخل فصائل منظمة التحرير نفسها يعكس أزمة قيادة ولا يعبر عن وجود مؤسسة قيادة فلسطينية بالرغم من الصفة الشرعية الرسمية التي تًنسب لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . [↑](#footnote-ref-2)
2. 1- منذ انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965 طرح الفلسطينيون أو تعاملوا مع أكثر من خمس تصورات للدولة الفلسطينية . فبعد أن تجنبوا الحديث عن الدولة الفلسطينية في الميثاقين الوطني والقومي نظرا لحساسية الموضوع بالنسبة لبعض الدول العربية،تبنوا في عام 1971 شعار فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني،وفي عام 1974 تبنوا هدف (السلطة المقاتلة على أي أرض يتم تحريرها أو تعطى لنا) وفي عام 1988 تم القبول بدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس قرارات الشرعية الدولية ،وفي اتفاقية أوسلو قبلوا بسلطة حكم ذاتي دون الإشارة للدولة ،وفي عام 2002 قبلوا بخطة خارطة الطريق التي تقول بدولة ذات حدود مؤقتة ،وأخيرا ذهبوا للأمم المتحدة للمطالبة بدولة على حدود 67 وتم صدور قرار بدولة مراقب.وواقعيا ما زالت الضفة وغزة تحت الاحتلال مع دولة قيد التشكل في قطاع غزة فقط . [↑](#footnote-ref-3)
3. - بعد شهر من تولي منصبي كوزير للثقافة في الحكومة الحادية عشر- في شهر يوليو 2007- اكتشفت أن الأمور في الحكومة لا تسير حسب رؤية أو إستراتيجية سواء من حيث التعامل مع الانقسام أو في غيرها من القضايا الكبرى ،الأمر الذي دفعني لسؤال الدكتور فياض هل توجد إستراتيجية فلسطينية للحكومة ،فكان رده إنه لا يستطيع الإجابة ولكن الرئيس أبو مازن يمكنه الإجابة،وبالفعل حضر الرئيس أبو مازن لمجلس الوزراء في الأسبوع الموالي ليتحدث عن الإستراتيجية الفلسطينية ،وبصراحة تحدث الرئيس عن مختلف القضايا إلا انه لم يتحدث عن الإستراتيجية. [↑](#footnote-ref-4)
4. [↑](#footnote-ref-5)
5. - باستثناء تيارات الإسلام السياسي- حركة حماس والجهاد الإسلامي وحزب التحرير- فإن كل القوى والفصائل الوطنية كانت مشاركة في السلطة بشكل أو آخر،وليس صحيحا أنها سلطة حركة فتح بل هي سلطة منظمة التحرير وفصائل منظمة التحرير حتى التي تعارض السلطة مشاركة فيها من خلال عضويتها في منظمة التحرير التي أسست السلطة، ومشاركتها في انتخابات مجلس تشريعي السلطة وفي تولي قادة وكوادر الفصائل وظائف في السلطة ومشاركة عناصرهم في أجهزة السلطة. [↑](#footnote-ref-6)
6. -في السنوات الأولى للسلطة وفي عهد الرئيس أبو عمار كانت إسرائيل تخشى من السلطة أكثر من خشيتها من فصائل المسلحة وأعمالها العسكرية ،وقد ظهر ذلك من خلال قيام إسرائيل بعد كل عملية استشهادية أو تفجيرية تقوم بها المقاومة داخل إسرائيل بالرد بتدمير مؤسسات السلطة ،فبعد عملية التفجير في فندق بارك بمدينة ناتانيا والتي قامت بها حركة حماس قامت إسرائيل في أبريل 2002 باجتياح الضفة ومحاصرة أبو عمار في محاولة لتقويض السلطة. [↑](#footnote-ref-7)
7. - أنظر مقالنا :حل السلطة سؤال مشروع ولكن ما هو البديل ؟

<http://www.fustat.com/C_hist/abrash_9_06.shtml> [↑](#footnote-ref-8)
8. - حديثنا عن القرار ألأممي بالاعتراف بالدولة لا يعني انه إنجاز كبير وقد سبق وأن كتبنا حول محاذير الذهاب للأمم المتحدة في ظل حالة الانقسام والتداعيات التي قد تترتب عن صدور قرار جديد من الجمعية العامة حول دولة في حدود 1967 بطلب فلسطيني ،وخصوصا من جهة تأثيره على قرار التقسيم والذي صدر أيضا عن الجمعية العامة ويمنحنا حوالي 45% من مساحة فلسطين بدلا من الـ 22% التي يمنحنا إياها القرار الجديد. [↑](#footnote-ref-9)
9. - ما جرى في الجزائر جرى بالنسبة مع كل حركات التحرير كفيتنام واللاوس وكمبوديا والمغرب ،حيث أندمج المسلحون بالجيش النظامي وتم حل فصائل المقاومة أو تحويلها إلى حزب حاكم بعد الاستقلال ،وقد جرت محاولات شبيهة في الحالة الفلسطينية حيث تم إدماج جيش التحرير وقوات الفصائل في أجهزة السلطة أو حلها وتم تهميش مؤسسات أخرى للمنظمة وأصبح رئيس منظمة التحرير نفسه رئيس السلطة الوطنية ،ولكن كل محاولات تصفية وإضعاف منظمة التحرير تمت قبل نيل الاستقلال وقبل إنجاز مرحلة التحرر الوطني . [↑](#footnote-ref-10)